الغنيم: سمو أمير البلاد والرئيس التركي سيضعان حجر الأساس لمشروع المطار الجديد في التاسع من الشهر الجاري

6

بعد بطلان عضويته واعلان فوز العربيد

الغانم: سحب أسم الخليفة وسيبقى استجواب سمو الرئيس

المحكمة الدستورية تعلن فوز العربيد بعضوية المجلس وبطلان عضوية الخليفة وترفض باقي الطعون في «أمة 2016»

ربيع سكر

قررت المحكمة الدستورية امس إعلان فوز فراج العربيد بعضوية مجلس الأمة 2016 وبطلان عضوية مرزوق الخليفة ورفض باقي الطعون الانتخابية المقدمة إليها.

وحكمت المحكمة بجلسة 3 مايو 2017 في الطعون الانتخابية لعام 2016 أرقام (1) و (3) و (4) و (12) و (15) و (31) و (41) و (44) و (48) و (50) لسنة 2016، بعدم قبول هذه الطعون.

وحكمت المحكمة في الطعن رقم (2) لسنة 2016 ببطلان إعلان نتيجة انتخاب (مرزوق خليفة مفرج الخليفة) في الدائرة الانتخابية الرابعة، وبعدم صحة عضويته بمجلس الأمة، وبإعلان (فراج زبن عربيد العربيد) في انتخابات هذه الدائرة.

وحكمت المحكمة برفض باقي الطعون

من جانبه أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن الأحكام القضائية عنوان الحقيقة ، وحكم الدستورية اليوم أنهى مرحلة الإنتظار والترقب لدى البعض.

وقال الغانم في تصريحات للصحافيين :ابارك للاخ فراج العربيد واتمنى له التوفيق وسيؤدي القسم بالجلسة المقبلة وسيسحب اسم الاخ مرزوق الخليفة من بين النواب مقدمي استجواب سمو رئيس مجلس الوزراء نظرا لابطال

الغانم يصرح للصحافيين

صورة من حكم المحكمة الدستورية

عضوية الخليفة وسيبقى الاستجواب قائما.

واضاف الغانم: أجدد الدعوة للسلطتين التشريعية والتنفيذية للعمل سويا وفق المادة 50 من الدستور وبتعاون كامل وتام لحل كل مشاكل المواطنين.

بعد إعلان فوزه ودخوله المجلس

العربيد: نشكر المحكمة الدستورية لإنصافنا وإعادة الحق لأصحابه

سأتبنى كل ما طرحته في حملتي الانتخابية من قضايا أهمها الإسكان والبطالة والشباب

ربيع سكر

فور صدور حكم المحكمة الدستورية اليوم بإعلان فوزه ، توجه امس النائب فراج العربيد الى مبنى مجلس الأمة ، وقال العربيد في تصريحات للصحافيين البرلمانيين : اننا نشيد بحكم المحكمة الدستورية المنصف والعادل بفوزه في انتخابات مجلس الأمة 2016 ، مبيناً أن الفارق في الأرقام كان واضحا وكبيراً. واضاف العربيد : إن الفرحة الأكبر هي أن هناك حكما عادلا في هذه البلاد، مؤكداً أنه سيتبنى كل ما طرحه في حملته الانتخابية من قضايا وموضوعات أهمها الإسكان والبطالة والشباب.

وأضاف أن برنامجه الانتخابي كله كان مبنياً على قضايا الشباب وأن أغلب دراساته ومشاريعه تناولت الشباب الكويتي الدارسين خارج البلاد وسيكون لهم برنامج خاص. وتقدم العربيد بالشكر للمحكمة الدستورية لإنصافنا وإعادة الحق لأصحابه مبديا ثقته في أن المحكمة الدستورية لا يظلم عندها أحد. وكانت المحكمة الدستورية قد قضت اليوم ببطلان عضوية مرزوق الخليفة وفوز النائب فراج العربيد بعضوية مجلس الأمة.

فراج العربيد داخل مجلس الأمة بعد اعلان فوزه

الجميع استقر والسلطتان لديهما أدواتهما لوزن المعادلة بينهما

العزب: حكم «الدستورية» يؤكد صحة قرارات الحكومة في مرسومي الحل والدعوة للانتخابات

د. فالح العزب

ربيع سكر

أكد وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د. فالح العزب ثقته في أحكام المحكمة الدستورية، مبيناً أن حكم المحكمة دليل على صحة قرارات الحكومة.

وقال العزب في تصريح صحافي بمجلس الأمة: لقد كانت ثقتنا كبيرة فيما صدر من حكم وهذا دليل على أن قرارات الحكومة قد وافقت صحيح القانون.

وأكد أن ما صدر من حكم هو تأكيد لصحة قرارات الحكومة من مراسيم سواء في الدعوى أو حل المجلس السابق وأنها سليمة 100 % مضيفا أن حكم المحكمة هو قول الفصل على اعتبار أنها تقف على مسافة متساوية من كافة السلطات.

وأوضح أن هذا الحكم يؤكد أن العملية الانتخابية قد حصنت ولم يتبق إلا إدخال نائب مكان نائب متمنيا التوفيق للجميع.

وبسؤاله عن تأثير الحكم على علاقة السلطتين قال العزب: إن النفوس سوف تهدأ بعد أن كان هناك هاجس إبطال المجلس من عدمه وكانت الأمور تشوبها شد وجذب ولا نلوم النواب.

وأكد أن الجميع استقر وكلتا السلطتين لديها أدواتها في وزن المعادلة بينهما من حيث الرقابة المتبادلة لنفاذ القاعدة الدستورية، مؤكدا أن نفوس النواب ستهدأ للوصول إلى الإنجاز لمصلحة الوطن والمواطن.

دعوات نيابية للتهدئة وإجراء تعديل حكومي بعد حكم الدستورية باستمرار المجلس

الشاهين: نأمل أن يكون الوضع الآن أكثر استقرارا وتركيزا

الخليفة: حكم القضاء يُحترم ونحن نقدره حتى لو لم يأت على هوانا

المطير: الخليفة بمثله تشرف المناصب ولا يشرف بها.. فالأيام التي قضاها في البرلمان تعادل سنوات

أبل: ادعو سمو الرئيس لمراجعة التشكيلة الحكومية لمواكبة الأحداث

ربيع سكر

توالت ردود الأفعال على حكم المحكمة الدستورية امس برفض كافة الطعون ضد المجلس الحالي واعلان المحكمة فوز العربيد وبطلان عضوية الخليفة ، وسادت روح التهدئة على معظم تصريحات النواب فيما طالب البعض بإجراء تعديل وزاري على الحكومة بما يناسب المرحلة المقبلة .

وقال مرزوق الخليفة، الذي أبطل حكم أصدرته المحكمة الدستورية عضويته في مجلس الأمة، إن «حكم القضاء يُحترم ونحن نقدره حتى لو لم يأت على هوانا».

وأكد الخليفة، أن «القضاء هو الملاذ الأخير للجميع، والآن انتهى الموضوع».

وقال النائب محمد براك المطير :الأخ العزيز مرزوق الخليفة بمثله تشرف المناصب ولا يشرف بها أياما قضاها في البرلمان تعادل سنوات من الجدية والإخلاص والبذل للكويت وشعبها.

من ناحيته قال النائب د. خليل أبل : ادعو سمو الرئيس الى مراجعة التشكيلة الحكومية لمواكبة الأحداث وعلى ان تكون حكومة سياسية لا تخاف من هاجس الاستجوابات

وفي اول تغريدة له عقب صدور حكم المحكمة الدستورية برفض طعون بطلان المجلس قال النائب عمر الطبطبائي عبر حسابه على تويتر : الحمدلله ... وتابع الطبطبائي : نبارك للكويت والاخوة النواب بتحصين المجلس ومتأكد من ان الفترة المقبلة ستكون افضل.

وأعرب النائب أسامة الشاهين عن أمله ان يكون الوضع الآن اكثر استقرارا وتركيزا وان تكون الفترة المقبلة مليئة بالأمل والعمل.

وبين الشاهين انه شخصياً سوف يستمر بأجندته التشريعية الواضحة التي عاهد عليها ناخبيه، مشيرا إلى ان الحكم ستكون له أصداء إيجابية تنعكس على عمل البرلمان.

وأضاف ان اي موظف مكلف بخدمة عامة يجب أن يشعر بالاستقرار وتكون لديه المدة الكافية للعمل بمزيد من التركيز على القضايا المهمة، معتبرا أن ذلك أفضل من التشتت في كل القضايا وتكون المحصلة صفرا.

وأكد الشاهين أن إنجاز قضية واحدة أحب للوطن والمواطنين من فتح عشر قضايا من دون النجاح في انجازها.

مرزوق الخليفة

محمد براك المطير

«الأولويات»: التجارة تعهدت بإصدار لائحتي «الوكالات التجارية» و«هيئة الرياضة»

الحكومة تقدمت بـ 7 أولويات تشريعية أبرزها «تنظيم الاجتماعات والمواكب العامة» و«شركات الأمن الخاصة» و«الصحة النفسية»

ربيع سكر

قدمت وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل وزيرة الشئون الاقتصادية هند الصبيح حزمة الأولويات التشريعية الحكومية الى لجنة الأولويات البرلمانية وعددها 7 تشريعات وقوانين هي كالتالي : 1– تعديل قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960 ، 2– تعديل قانون جوازات السفر رقم 11 لسنة 1962 ، 3– تعديل قانون قوة الشرطة رقم 23 لسنة 1968 ، 4– تعديل قانون تنظيم السجون رقم 26 لسنة 1962 ، 5– مشروع قانون تنظيم الاجتماعات و المواكب العامة ، 6– مشروع قانون شركات الامن و الحراسة الخاصة ، 7– مشروع قانون الصحة النفسية.

وناقشت لجنة الأولويات في اجتماعها امس جدول أعمال الجلسة المقبلة، وحددت أولوية عدد من طلبات المناقشة، وقدمت الحكومة خلال الاجتماع 7 مشروعات بقوانين ضمن أولوياتها التشريعية المحددة بـ43 أولوية حكومية.

وتعهدت وزارة التجارة والصناعة بإصدار اللائحتين التنفيذيتين لقانوني تنظيم الوكالات التجارية وإنشاء الهيئة العامة للشباب خلال 3 أشهر.

وقال رئيس اللجنة النائب ثامر السويط في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن الجلسة المقبلة ستشمل مواصلة الرد على برنامج عمل الحكومة واستكمال مناقشة القضية الإسكانية والاستماع إلى ردود وزير الإسكان.

وأوضح السويط أن اللجنة حددت عددا من طلبات المناقشة كأولويات ومنها وثيقة الاصلاح الاقتصادي والبطالة والقضية الأمنية في خور عبدالله وقضية وقف المساعدات الاجتماعية واحالة 156 مدعيا عاما في ادارة التحقيقات الى التقاعد والعمالة المنزلية.

وكشف عن أن اللجنة أعطت الأولوية لمناقشة عدد من التقارير المهمة ضمن جدول أعمال الجلسات المقبلة وهي تقرير اللجنة المالية بشأن منع تقاضي الفوائد عن قروض مؤسسة التأمينات الاجتماعية.

وقال إن الأولوية تشمل مقترح السماح بخفض سن تقاعد للمرأة والرجل بإضافة مادة جديدة برقم 69 مكرر الى الأمر الأميري في شأن التقاعد بالقانون رقم 61 لسنة 1976 والخاص بالتأمينات الاجتماعية.

وافاد بأنه تم كذلك اعطاء الأولوية لمناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية بشأن منح معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق للعسكريين المتقاعدين من ضباط الصف والافراد.

وأشار إلى أن اللجنة ناقشت استكمال وضع خطة العمل التشريعي لدور الانعقاد الحالي وتقدمت الحكومة بأولويات معتمدة من ضمن الـ 43 أولوية التي أعلنت عنها في السابق كمتطلبات تشريعية.

وبين أن الأولويات المقدمة عبارة عن مشاريع بقوانين بشأن قانون الجزاء وجوازات السفر وتنظيم نظام قوة الشرطة وتنظيم السجون وتنظيم الاجتماعات والمواكب العامة وشركات الأمن والحراسة العامة وقانون الصحة النفسية ورعاية المريض النفسي.

وأوضح أن الاجتماع ناقش تكليف مجلس الأمة بمتابعة القوانين التي لم تصدر لوائحها التنفيذية، وناقشت اللجنة قانوني الوكالات التجارية وإنشاء هيئة الرياضة بحضور وزير التجارة والصناعة ووزير الشباب بالوكالة خالد الرضان. وبين أن مسؤولي الوزارة تعهدوا بإصدار اللائحتين التنفيذيتين للقانون رقم 13/ 2016 بشأن تنظيم الوكالات التجارية والقانون رقم 100 / 2015 بشأن انشاء الهيئة العامة للشباب خلال 3 أشهر.

جانب من اجتماع لجنة الاولويات